



تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم

الإنسانية في المملكة العربية السعودية

Improving spending efficiency to achieve financial sustainability for humanities colleges in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد

فوزية بنت علي الغامدي

Fawziah Ali Alghamdi

محاضر بكلية الملك فهد الأمنية وباحثة دكتوراه الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

مشاعل سعد المطيري

Mashaal saad Al mutairi

باحثة دكتوراه الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

مي بنت محمد المقحم

Mey Mohammed Almogham

باحثة دكتوراه في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

ريم بنت ابراهيم المنصور

Reem Ibrahim Almansour

باحثة دكتوراه في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

Doi: 10.21608/ajahs.2024.338244

٢٠٢٣ / ٧ / ١٤

استلام البحث

٢٠٢٣ / ٨ / ٦

قبول البحث

الغامدي، فوزية بنت علي والمطيري، مشاعل سعد والمقحم، مي بنت محمد والمنصور، ريم بنت ابراهيم (٢٠٢٤). تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٢٩) يناير، ١ - ٣٢.

<http://ajahs.journals.ekb.eg>

تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية. يعتبر الإنفاق الفعال والمستدام أمراً حاسماً للمؤسسات التعليمية لضمان استدامة نشاطها وتقديم خدمات عالية الجودة. ويتطلب تحسين كفاءة الإنفاق تقييماً شاملاً لجميع النفقات المتعلقة بالكليات العلمية الإنسانية. يشمل ذلك تحليل النفقات التشغيلية والرأسمالية وتقدير تكاليف البنية التحتية والتكنولوجيا. يجب أن يتم توجيه الإنفاق بطريقة تتوافق مع رؤية وأهداف الكلية. وينبغي تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المالية والمادية. يمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على تحسين إدارة المشتريات والتخطيط المالي، وتحقيق التوازن المثلى بين النفقات والإيرادات. يمكن أيضاً تعزيز الكفاءة من خلال تبني مبادئ الاستدامة في استهلاك الطاقة والموارد وإدارة النفايات. ويجب فحص فرص توفير الموارد المالية البديلة والمستدامة. يمكن النظر في إنشاء شراكات مع القطاع الخاص أو الجمعيات العلمية والثقافية، وتطوير برامج تمويل مبتكرة مثل التبرعات والمنح البحثية. فتحسين كفاءة الإنفاق يعد عنصراً حاسماً لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية. يتطلب ذلك اعتماد إدارة مالية فعالة واستخدام الموارد بطرق مستدامة، بالإضافة إلى استكشاف فرص التمويل المستدام. يتوقع أن تساهم هذه الجهود في تعزيز جودة التعليم والتنمية المستدامة في المملكة.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الإنفاق ، الاستدامة المالية، العلوم الإنسانية.

Abstract:

The study aimed to improve expenditure efficiency to achieve financial sustainability for humanities colleges in the Kingdom of Saudi Arabia. Effective and sustainable spending is crucial for educational institutions to ensure the sustainability of their activities and the provision of high-quality services. Improving expenditure efficiency requires a comprehensive evaluation of all expenses related to humanities colleges. This includes analyzing operational and capital expenses, estimating infrastructure and technology costs. Expenditure should be directed in a manner that aligns with the college's vision and goals. Efficiency in the use of financial and material resources should be enhanced. This can be achieved by focusing on

improving procurement management and financial planning, and achieving an optimal balance between expenditures and revenues. Efficiency can also be enhanced by adopting sustainability principles in energy consumption, resource utilization, and waste management. Exploring alternative and sustainable financial resource opportunities should be examined. This may involve establishing partnerships with the private sector or scientific and cultural associations, and developing innovative funding programs such as donations and research grants. Improving expenditure efficiency is a crucial element in achieving financial sustainability for humanities colleges in the Kingdom of Saudi Arabia. This requires the adoption of effective financial management and the use of resources in sustainable ways, in addition to exploring sustainable funding opportunities. These efforts are expected to contribute to enhancing the quality of education and sustainable development in the Kingdom.

Keywords: expenditure efficiency, financial sustainability, humanities.

مقدمة:

يُنظر إلى التعليم على أنه أهم استثمار من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم في زيادة النمو الاقتصادي والإنصاف والاستدامة، فضلاً عن التغيير الشامل للمجتمعات، فرأس المال البشري أمر حاسم للتنمية الاقتصادية العالمية واستقرار الدول. يمكن تنمية رأس المال البشري هذا وتطويره من خلال تزويد الأشخاص بالمهارات والكفاءات الأساسية لضمان نجاح أسواق العمل في هذه البلدان، ويعد التعليم ضرورياً لنمو أي بلد لأنه يطور رأس المال البشري لأدوار علمية وتكنولوجية ومهنية وإدارية رفيعة المستوى في كل من القطاعين العام والخاص.

هذا ويعد تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم من العوامل التي تساهم في تحسين التعليم، فالإنفاق على التعليم يغطي الإنفاق على كل من المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة الأخرى التي تقدم أو تدعم الخدمات التعليمية، ويشمل الإنفاق على التعليم تقديم الخدمات المساعدة لكل من الطلاب والأسر، كما يعد الإنفاق على التعليم العالي أداة ضرورية يمكن من خلاله تعزيز القوى العاملة الماهرة وكذلك الإنتاجية والابتكار والأجور المرتفعة والتنمية



الاجتماعية للبلد. بالإضافة إلى ما سبق يؤدي كفاءة الإنفاق دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية (Milhana & Nufile, 2019, 889-890). ولا شك أن كفاءة الإنفاق من إحدى الاتجاهات التي نالت اهتمام القائمين على مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، حيث أصدرت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالمملكة عام ٢٠٢١ الدليل الاسترشادي لرفع كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والذي تناول طرق رفع كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي والتمثلة في رفع مستوى الاستثمار الأمثل لأعضاء هيئة التدريس مما يضمن للمؤسسة التعليمية الاستفادة المثلى من الكوادر البشرية، وذلك وفق خطط القوى العاملة المبنية التي تراعي الاحتياج الفعلي والسعة المتاحة وفق اللوائح المعتمدة، كذلك رفع معدل طالب لكل عضو هيئة تدريس وذلك من خلال التخطيط الأمثل للقوى العاملة في المؤسسة التعليمية من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية للقوى العاملة، والقيام بدراسة السعة والطلب للقوى العاملة التي تمكن الجهة من تخطيط فعال وفهم احتياجات التوظيف مما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق، ورفع معدل طالب لكل عضو هيئة تدريس ليتوافق مع أفضل الممارسات المحلية والعالمية وفقاً لكل تخصص دراسي؛ حيث أن انخفاض المعدل مؤشر على وجود زيادة في أعضاء هيئة التدريس، أو انخفاض في عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الطالب في المؤسسة التعليمية. بالإضافة إلى رفع كفاءة الجدول الدراسي؛ حيث أن تطوير الجدولة المثلى للجدول الدراسي يساهم في رفع كفاءة الإنفاق في المؤسسة التعليمية والاستغلال الأمثل للشعب الدراسية وأعضاء هيئة التدريس مما يساهم في تفادي توسع الجدول الدراسي دون الحاجة الفعلية لذلك؛ حيث أن انخفاض متوسط مستوى الإشغال للجدول الدراسي مؤشر على التوسع في فتح الشعب الدراسية دون الالتزام بالحد الأدنى لعدد الطلاب المسجلين، أو وجود شعب دراسية منخفضة الإشغال لذات المادة الدراسية، مما يتطلب زيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريس لتغطية الشعب الدراسية المفتوحة، وأيضاً رفع مستوى الاستثمار الأمثل لأعضاء هيئة التدريس المكلفين بأعمال إدارية وذلك من خلال تخفيف العبء التدريسي عنهم. كذلك رفع مستوى الاستثمار الأمثل للإداريين وذلك من خلال التخطيط الأمثل للقوى العاملة من الموظفين الإداريين في مؤسسة التعليم من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية للقوى العاملة والقيام بدراسة السعة والطلب للقوى العاملة التي تمكن الجهة من تخطيط فعال وفهم احتياجات التوظيف مما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق. لذلك من المهم حفظ بيانات القوى العاملة بشكل الكتروني في منصة موحدة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تخطيط القوى العاملة متابعة وقياس معدل موظف إداري إلى كل عضو هيئة تدريس ومقارنته بأفضل الممارسات المحلية والعالمية، وإعادة هيكلة القطاعات الداخلية والمناصب الإدارية للأكاديميين وذلك من

خلال دراسة متكاملة للهيكلية الادارية في المؤسسة التعليمية ، ومراجعة الخدمات المقدمة والأدوار والمهام الموكلة بها الوكالات والعمادات والإدارات واللجان، والمناصب الإدارية المكلف بها الأكاديميين، وبحث فرص الدمج في حال ظهرت تقاطعات تستدعي لذلك ، حيث أن ذلك يساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة ويقلص الوقت المستغرق للتنفيذ ، ويرفع كفاءة توزيع الموارد، ورفع كفاءة الإنفاق في الابتعاث؛ حيث تبرز أهمية الابتعاث في المساهمة في تطوير أعضاء هيئة التدريس وضمان استدامة الكوادر الوطنية في التخصصات العلمية المختلفة، وبعد الإنفاق على الابتعاث من أبرز بنود الصرف في الجامعات، وتتجاوز الكثير من الجامعات مخصصات الابتعاث المحددة لها في الميزانية، لذلك من المهم بحث فرص رفع كفاءة الإنفاق في الابتعاث من خلال رفع كفاءة الإنفاق في الصرف على المبتعثين حالياً وذلك من خلال الحد من التوسع في قبول طلبات التمديد حيث أن المبالغة في التمديد للمبتعثين الحاليين يسهم في هدر فرص ابتعاث آخرين، أيضاً من المهم بحث رفع كفاءة الإنفاق في الابتعاث الجديد وذلك من خلال دراسة الاحتياج الفعلي للابتعاث قبل الموافقة ومراعاة مؤشرات الأداء التشغيلية ذات العلاقة مثل: مستوى الاشغال لأعضاء هيئة التدريس، ومعدل طالب لكل عضو هيئة تدريس لكل قسم، ومستوى اشغال الجدول الدراسي.

هذا وتعتبر أموال الإنفاق المالي مصدراً مهماً لتمويل بناء وتطوير التعليم العالي؛ بصفتها المستخدم الرئيسي لأموال الإنفاق المالي، وستحقق مؤسسات التعليم العالي أداءً مختلفاً في إدارة المدارس، وتستفيد من الطرق المختلفة لإدارة المدارس والاستخدامات المختلفة لأموال الإنفاق المالي.

من المعروف أن الاستدامة المالية هي إحدى وظائف استراتيجيات تعبئة الموارد المالية، وتعبئة الموارد المالية هي عملية الحصول على مستوى من التمويل للمنظمة يكفي لتغطية تكاليف تحقيق الأهداف المقصودة من خلال أنشطة محددة، بما في ذلك تلك المطلوبة لتلبية أحكام الاتفاقيات الوطنية والدولية (Surana & Anadon, 2015).

وفي هذا الصدد، أكد (Osei-Kuffour et al., 2020) أنه قبل مواجهة تحديات الاستدامة المالية في المؤسسات الجامعية، من الضروري إجراء تحليل نقدي لاستراتيجيات تعبئة الموارد المالية في تلك الجامعات، إن تعبئة الموارد هي عملية مستمرة لتحديد واستخدام مجموعة واسعة من الموارد المتاحة لمواجهة التحديات المالية المحددة، وتوفر وسيلة لمعالجة مشكلة معينة أو سلسلة من التحديات، وتشتمل استراتيجية تعبئة الموارد على مزيج من الآليات التي تستخدمها المؤسسة لضمان تقديم الخدمات بطريقة فعالة ومنصفة ومستدامة من شأنها تحسين جودة نظام التعليم.



مشكلة الدراسة

يؤدي التعليم ثلاثة أدوار أساسية في المجتمع، أولاً، يؤمن التعليم إعداد وتدريب الكوادر البشرية الماهرة لتلبية احتياجات الاقتصاد، وثانياً، فإنه يسهل عن طريق الكوادر المدربة توليد المعرفة والنهوض بها في المجالات البحثية والتطبيقية، ثالثاً، يؤدي التعليم وظيفة رفع الوعي في البيئات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والمادية.

هذا ويقر الاقتصاديون بالآثار الإيجابية للإنفاق على التعليم على نمو الإنتاجية، كما يساعد التعليم في تنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية للعمال، وبالتالي زيادة كفاءة وإنتاجية هؤلاء العمال، وتشير المهارات المعرفية إلى التحسين المستمر للمعرفة والمهارات، بينما تشير المهارات غير المعرفية إلى تبني المواقف المناسبة للتنمية الفردية والمجتمعية. هذا ويعد تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم من العوامل التي تساهم في تحسين التعليم، فالإنفاق على التعليم يغطي الإنفاق على كل من المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة الأخرى التي تقدم أو تدعم الخدمات التعليمية، ويشمل الإنفاق على التعليم تقديم الخدمات المساعدة لكل من الطلاب والأسر، كما يعد الإنفاق على التعليم العالي أداة ضرورية يمكن من خلاله تعزيز القوى العاملة الماهرة وكذلك الإنتاجية والابتكار والأجور المرتفعة والتنمية الاجتماعية للبلد. بالإضافة إلى ما سبق يؤدي كفاءة الإنفاق دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية (Milhana & Nufile, 2019, 889-890).

ولا شك أن الاستدامة المالية لأي جامعة مضمونة عندما يتم إنتاج الدخل الكافي لتمكين الجامعة من إعطاء الأولوية للأنشطة الأكاديمية والبحثية المستقبلية، إن الاستدامة المالية للجامعات لها أهمية مركزية لأنها تنطوي على مسألة استدامة المؤسسة في المستقبل، كما أن اعتماد هياكل فعالة لتمويل المانحين يحسن الاستدامة المالية للجامعات (Kharlamova & Sazonov, 2014).

وستكون الاستدامة المالية أحد التحديات الرئيسية للجامعات في العقد المقبل، ويلاحظ أن المؤسسات التي لديها هياكل مالية سليمة وتدفقات دخل مستقرة ستكون فقط هي القادرة على أداء مهامها المتعددة والاستجابة للتحديات الحالية في بيئة عالمية معقدة بشكل متزايد، والواقع أن الاستدامة المالية ليست غاية في حد ذاتها؛ ولكنها تهدف إلى ضمان تحقيق أهداف الجامعة من خلال ضمان أن تنتج المؤسسة دخلاً كافياً لتمكينها من الاستثمار في أنشطتها الأكاديمية والبحثية المستقبلية، لذلك تتكون الاستدامة المالية في مؤسسات التعليم العالي من ثلاثة عوامل: (أ) احتواء التكلفة؛ (ب) تنويع الدخل، (ج) تمويل عام كاف وموثوق ومستدام مع آليات مساءلة مناسبة.

في نهاية المطاف، فإن العنصرين المكونين للاستدامة المالية في الجامعات هما قدرتها على جذب الأموال من كل من الحكومة والمصادر البديلة وأن تكون فعالة في تنفيذ أنشطتها. (Carlo et al.,2019,2)

من خلال ما سبق يتضح أن كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي لها دور محوري في بقاء تلك المؤسسات وزيادة قدرتها على المنافسة وتلبية احتياجات المجتمع من وجود كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة، مما دفع الباحثات في الدراسة الحالية إلى تناول كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية. بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: هل يساهم تحسين كفاءة الإنفاق في تحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟

ومن خلال التساؤل الرئيس السابق ينبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما هي المجالات المستهدفة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟
- ٢- ما هي الآليات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟
- ٣- ما هي متطلبات تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

- ١- التعرف على المجالات المستهدفة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية.
- ٢- التعرف على الآليات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية.
- ٣- التعرف على متطلبات تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع الذي تتناوله والمتمثل في دراسة تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية، وأن لهذا الموضوع أهمية نظرية وتطبيقية يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- الأهمية النظرية: وتتمثل فيما يلي:

- إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة بالأدب النظري المتعلق بكفاءة الإنفاق والاستدامة المالية.
 - تسليط الضوء على أهمية رفع الوعي بكفاءة الإنفاق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية.
 - قلة الدراسات في حدود اطلاع الباحثات التي اهتمت بدراسة تحسين كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية على مستوى المملكة العربية السعودية.
- ب- الأهمية التطبيقية: وتتمثل فيما يلي:**
- تعد الدراسة الحالية بمثابة نواة بحثية لإجراء دراسات تتعلق بكفاءة الإنفاق والاستدامة المالية لمؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.
 - تقديم مجموعة من التوصيات التي تأمل الدراسة الحالية أن تفيد القائمين على مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
 - تسهم الدراسة الحالية في تقديم عدد من الدراسات والبحوث المقترحة التي تفيد شريحة الباحثين المهتمين بمؤسسات التعليم الجامعي واستكمال فكرة الدراسة بتطبيقها على كليات أخرى في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة

كفاءة الإنفاق

تعرف كفاءة الإنفاق على أنها تعظيم الأثر مقابل الصرف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ومعالجة أنواع الهدر المختلفة بما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة (العريفي وآخرون، ٢٠٢٢، ١٢٨).

الاستدامة المالية

تعرف الاستدامة المالية على أنها القدرة على تلبية الالتزامات المتعلقة بتقديم الخدمات والالتزامات المالية، وتطبيق السياسات الحالية والمحافظة عليها في المستقبل دون التسبب في ارتفاع الدين بشكل مستمر (Duong et al., 2022, 1). وتعرفها الباحثات على أنها قدرة كليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية على توفير عوائد مالية مستدامة من خلال ما تقوم به من أنشطة إنتاجية تساهم في تحقيق قدرتها على المنافسة واستمرارها.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية فيما يلي:

- الحدود البشرية:** وتحدد في عينة الدراسة من منسوبي كليات العلوم الإنسانية بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود المكانية:** سيتم تطبيق الدراسة بكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية.

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة الحالية كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية بمؤسسات التعليم العالي بكليات العلوم الإنسانية.

الإطار النظري

المحور الأول: كفاءة الإنفاق

مفهوم كفاءة الإنفاق

يعد التعليم ضروري جداً للنمو الاقتصادي للبلد ولتحسين التعليم، هناك حاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم. حيث يغطي الإنفاق على التعليم الإنفاق على المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة الأخرى التي تقدم أو تدعم الخدمات التعليمية. ويشمل الإنفاق على التعليم تقديم الخدمات المساعدة للطلاب والأسر. كما يعد الإنفاق على التعليم العالي أداة مهمة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز القوى العاملة الماهرة والإنتاجية والابتكار والأجور المرتفعة والتنمية الاجتماعية للبلد. والذي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية (Milhana & Nufile , 2019 , 889-890).

وتعرف كفاءة الإنفاق على أنها تعظيم الأثر مقابل الصرف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ومعالجة أنواع الهدر المختلفة بما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة (العريفي وآخرون، ٢٠٢٢، ١٢٨).

هذا ويوجد نوعان للإنفاق أوردهما (Mzumara , 2020, 11) على النحو التالي:

١. نفقات الإيرادات: Revenue Expenditure تُعرف النفقات التي لا تهدف إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة، ولكنها مخصصة لإدارة الأعمال على أساس يومي باسم نفقات الإيرادات.

٢. النفقات الرأسمالية Capital Expenditure: يتم الإنفاق الرأسمالي عندما تنفق الشركة/المؤسسة أموالاً إما لشراء أصول ثابتة، أو إضافة إلى قيمة أصل ثابت موجود. ويجب أن تكون المدرجة في هذه المبالغ هي تلك التي يتم إنفاقها على اقتناء الأصول الثابتة، أو النقل إلى الداخل على أصل تم شراؤه أو أي تكلفة أخرى مطلوبة لتجهيز الأصول الثابتة للاستخدام.

العوامل المؤثرة على كفاءة الإنفاق

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على كفاءة الإنفاق؛ ومن تلك العوامل ما يلي:

- الشفافية: والتي تعرف على أنها محاولة متعمدة لإتاحة جميع المعلومات القابلة للنشر قانوناً بطريقة دقيقة وفي الوقت المناسب ومتوازنة ولا لبس فيها، بغرض تعزيز قدرة التفكير لدى الجمهور ومساءلة المنظمات عن أفعالهم وسياساتهم وممارساتهم (Fredotovic, 2018, 12).

- الاستثمار التقني: من المعروف أن التكنولوجيا تشكل حياة الأفراد. حيث يمكن قطاعات مثل الإدارة والأعمال والتعليم وما إلى ذلك جمع المعلومات وتخزين البيانات وتنظيم البيانات والوصول إلى البيانات بطريقة سهلة من خلال التطورات التكنولوجية. فالفائدة الرئيسية للأنظمة التكنولوجية هي تعزيز عمليات التخطيط والبرامج التعليمية، وفي النهاية تحسين معاييرها. ويسمح الاستثمار التقني للجامعات بدمج القطاعات والإدارات المختلفة، وخلق المزيد من التواصل الفعال بين أعضاء المؤسسات التعليمية. ومن الفوائد المهمة الأخرى للتكنولوجيا أنها تساعد الأفراد على توفير الوقت والجهد. بالإضافة إلى ذلك، تتيح لهم أداء جميع مهامهم بفعالية وبجودة عالية وكفاءة. كما تتيح لهم التكنولوجيا أيضاً تخزين المعلومات أو البيانات باستخدام عدة أنواع من تقنيات التحول الرقمي التي يمكن استخدامها من قبل المؤسسات التعليمية مثل الجامعات (Brdsee, 2021, 8).

- المساءلة: تعد المساءلة أحد المفاهيم التي كانت دائماً مركز اهتمام العديد من المعلمين خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وقد بدأ استخدام هذا المفهوم في الولايات المتحدة في أواخر الستينيات، ثم انتقل إلى بريطانيا ودول أوروبية أخرى في بداية السبعينيات. إن مفهوم المساءلة ليس أحد المفاهيم ذات الأصل التعليمي، ولكنه تم استعارته من الصناعة والاقتصاد والتجارة. ولقد ظهرت المساءلة في قطاع التعليم بعد التسعينيات، وتم النظر إليها على أنها طريقة لإبقاء المدارس تحت السيطرة من خلال الضغط على المدارس من خلال المكافآت والعقوبات ومن ناحية أخرى كآلية داخلية تم إنشاؤها خارجياً تؤدي إلى زيادة قدرة المدرسة على التحسن والتقدم.

في هذا السياق، تؤدي المساءلة الخارجية إلى التأثير على المساءلة الداخلية للمدرسة من خلال الدعم والضغط الخارجيين، مما يزيد لاحقاً من دوافع المدرسة وقدرتها على تحصيل الطلاب. تخضع المدارس لضغوط وتوقعات سياسية وقانونية وبيروقراطية ومهنية جميعها مركزة على السوق (Erdağ & Karadağ, 2017, 332-333)، ولقد أصبح اتجاه المساءلة مرئياً من خلال العديد من القياسات الموحدة وإنتاج البيانات والتصنيفات العامة، التي لا تستهدف صانعي القرار فحسب، بل بشكل مباشر أكثر إلى أولياء التلاميذ. يمكن تحديد ثلاث وظائف أو مبررات مساءلة مميزة ومتداخلة على الأقل على مستوى التعليم الأساسي: المساءلة أمام دافعي الضرائب وaccountability to taxpayers - حق من يدفعون مقابل الخدمات لمعرفة النتائج؛ المساءلة تجاه أولياء الأمور كمختارين للمدرسة accountability to parents as school choosers من أجل اختيار المدرسة العقلاني، يجب أن يحق للآباء الحصول على معلومات ذات صلة وقابلة للمقارنة حول جودة الخدمة؛ والمساءلة أمام المواطنين accountability to citizens - مبدأ حكم أعم يسلط الضوء على الحق

الديمقراطي الذي لا جدال فيه للمواطنين في الوصول إلى معلومات الحكم (Wallenius et al , 2018 , 135).

طرق رفع كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي

أورد الدليل الاسترشادي لرفع كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠٢١ الصادر عن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية طرق رفع كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي على النحو التالي:

١. رفع مستوى الاستثمار الأمثل لأعضاء هيئة التدريس مما يضمن للمؤسسة التعليمية الاستفادة المثلى من الكوادر البشرية، وذلك وفق خطط القوى العاملة المبنية التي تراعي الاحتياج الفعلي والسعة المتاحة وفق اللوائح المعتمدة.

٢. رفع معدل طالب لكل عضو هيئة تدريس وذلك من خلال التخطيط الأمثل للقوى العاملة في المؤسسة التعليمية من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية للقوى العاملة، والقيام بدراسة السعة والطلب للقوى العاملة التي تمكن الجهة من تخطيط فعال وفهم احتياجات التوظيف مما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق، ورفع معدل طالب لكل عضو هيئة تدريس ليتوافق مع أفضل الممارسات المحلية والعالمية وفقاً لكل تخصص دراسي؛ حيث أن انخفاض المعدل مؤشر على وجود زيادة في أعضاء هيئة التدريس، أو انخفاض في عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الطالب في المؤسسة التعليمية.

٣. رفع كفاءة الجدول الدراسي؛ حيث أن تطوير الجدولة المثلى للجدول الدراسي يساهم في رفع كفاءة الإنفاق في المؤسسة التعليمية والاستغلال الأمثل للشعب الدراسية وأعضاء هيئة التدريس مما يساهم في تفادي توسع الجدول الدراسي دون الحاجة الفعلية لذلك؛ حيث أن انخفاض متوسط مستوى الإشغال للجدول الدراسي مؤشر على التوسع في فتح الشعب الدراسية دون الالتزام بالحد الأدنى لعدد الطلاب المسجلين، أو وجود شعب دراسية منخفضة الإشغال لذات المادة الدراسية، مما يتطلب زيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريس لتغطية الشعب الدراسية المفتوحة.

٤. رفع مستوى الاستثمار الأمثل لأعضاء هيئة التدريس المكلفين بأعمال إدارية وذلك من خلال تخفيف العبء التدريسي عنهم.

٥. رفع مستوى الاستثمار الأمثل للإداريين وذلك من خلال التخطيط الأمثل للقوى العاملة من الموظفين الإداريين في مؤسسة التعليم من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية للقوى العاملة والقيام بدراسة السعة والطلب للقوى العاملة التي تمكن الجهة من تخطيط فعال وفهم احتياجات التوظيف مما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق. لذلك من المهم حفظ بيانات القوى العاملة بشكل إلكتروني في منصة موحدة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تخطيط القوى العاملة متابعة وقياس معدل موظف إداري إلى كل عضو هيئة تدريس ومقارنته بأفضل الممارسات المحلية والعالمية.

٦. إعادة هيكلة القطاعات الداخلية والمناصب الإدارية للأكاديميين وذلك من خلال دراسة متكاملة للهيكلية الادارية في المؤسسة التعليمية، ومراجعة الخدمات المقدمة والأدوار والمهام الموكلة بها الوكالات والعمادات والإدارات واللجان، والمناصب الإدارية التي يكلف بها الأكاديميين، وبحث فرص الدمج في حال ظهرت تقاطعات تستدعي لذلك، حيث إن ذلك يساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة ويقلص الوقت المستغرق للتنفيذ، ويرفع كفاءة توزيع الموارد.

٧. رفع كفاءة الإنفاق في الابتعاث؛ حيث تبرز أهمية الابتعاث في المساهمة في تطوير أعضاء هيئة التدريس وضمان استدامة الكوادر الوطنية في التخصصات العلمية المختلفة. ويعد الإنفاق على الابتعاث من أبرز بنود الصرف في الجامعات. وتتجاوز الكثير من الجامعات مخصصات الابتعاث المحددة لها في الميزانية. لذلك من المهم بحث فرص رفع كفاءة الإنفاق في الابتعاث من خلال رفع كفاءة الإنفاق في الصرف على المبتعثين حالياً وذلك من خلال الحد من التوسع في قبول طلبات التمديد حيث إن المبالغة في التمديد للمبتعثين الحاليين يسهم في هدر فرص ابتعاث آخرين. أيضاً من المهم بحث رفع كفاءة الإنفاق في الابتعاث الجديد وذلك من خلال دراسة الاحتياج الفعلي للابتعاث قبل الموافقة ومراعاة مؤشرات الأداء التشغيلية ذات العلاقة مثل: مستوى الإشغال لأعضاء هيئة التدريس، ومعدل طالب لكل عضو هيئة تدريس لكل قسم، ومستوى إشغال الجدول الدراسي.

المحور الثاني: الاستدامة المالية

مفهوم الاستدامة المالية

في السنوات الأخيرة تعتبر مؤسسات التعليم العالي من المساهمين الرئيسيين في تنمية الأمة، وتتجاوز أدوارهم كونها مؤسسات معرفية، فهم يؤدون أيضاً دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ويعرفان Kharusi & Murthy (2017) استدامة مؤسسات التعليم العالي على أنها القدرة على مواصلة عملها الذي يتضمن القدرة على تحقيق أهدافها وإضافة قيمة لأصحاب المصلحة.

كما تعرف (Marwa & Aziakpono, 2015, 876) الاستدامة بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وغاياتها على المدى الطويل. في هذا السياق تشمل الاستدامة أبعاداً مختلفة مثل الاستدامة المالية، بعبارة أخرى إذا أرادت مؤسسة ما تحقيق أهدافها وغاياتها على المدى الطويل فيجب أن تكون مستدامة مالياً. والاستدامة المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكن الهدف هو تحقيق أهداف الجامعة، والتأكد من أن المؤسسة تدر دخلاً كافياً لتمكينها من الاستثمار في أنشطتها الأكاديمية والبحثية المستقبلية.

كما تعرف الاستدامة المالية على أنها القدرة على العمل وتطوير والحفاظ على توازن أصولها ومسؤولياتها في البيئة الداخلية والخارجية المتغيرة لضمان

ملائمتها المالية وجاذبية الاستثمار طويلة الأجل ضمن حدود المستوى المقبول للمخاطر (Al Kharusi & Murthy, 2017, 26). كذلك تعرف الاستدامة المالية على أنها القدرة على تلبية الالتزامات المتعلقة بتقديم الخدمات والالتزامات المالية، وتطبيق السياسات الحالية والمحافظة عليها في المستقبل دون التسبب في ارتفاع الدين بشكل مستمر (Duong et al., 2022, 1). وتعرف أيضا على أنها القدرة على تغطية الميزانيات السنوية بالموارد المالية الحالية دون التأثير على العمليات المستقبلية للشركة (Kyaa et al., 2022, 388). من خلال ما سبق يتضح أن الاستدامة المالية مفهوم يشير إلى قدرة المؤسسة التعليمية على الاستمرار في العملية التعليمية المقدمة لأبنائها الطلاب وتحقيق رسالتها مع الحفاظ على الاستقرار المالي قصير وطويل الأجل. كما يتضح من خلال ما سبق أن مفهوم الاستدامة المالية يؤكد على ضرورة الاستقرار المالي للمؤسسة التعليمية والوفاء بالمتطلبات الأكاديمية والبحثية لأبنائها الطلاب.

أهمية الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي

الاستدامة المالية للجامعات الحكومية هي قضية ذات اهتمام عالمي بسبب التكلفة المتزايدة لتوفير التعليم العالي. ويمثل انخفاض مبالغ المنح الحكومية ومعدلات التحاق الطلاب تحديات كبيرة تواجه الجامعات الحكومية. وعلى الرغم من انخفاض الأموال وزيادة التكاليف، لا تزال هناك مطالب لاستدامة هذه المؤسسات. لذا يمكن القول أن الانخفاض المستمر في تمويل الجامعات الحكومية تسبب في معاناة هذه المؤسسات من مشاكل مالية خطيرة. وقد أعاققت هذه التحديات معاهد التعليم العالي العامة من تنفيذ مهمتها المتمثلة في تقديم تعليم جيد، وقد كشفت دراسة (Minyoso, 2020) أن الاستثمار المالي والمخاطر المالية وإدارة السيولة لها تأثير إيجابي على الاستدامة المالية. وجادل خارلاموفا وسازونوف (Kharlamova & Sazonov, 2014) بأن الاستدامة المالية لأي جامعة مضمونة عندما يتم إنتاج الدخل الكافي لتمكين الجامعة من إعطاء الأولوية للأنشطة الأكاديمية والبحثية المستقبلية. إن الاستدامة المالية للجامعات لها أهمية مركزية لأنها تنطوي على مسألة استدامة المؤسسة في المستقبل. كما أن اعتماد هياكل فعالة لتمويل المانحين يحسن الاستدامة المالية للجامعات.

وتعتبر الاستدامة المالية عنصر أساسي يستخدم لتقييم الوضع المالي للجامعة في الواقع. وفي هذا الصدد، أكد (Osei-Kuffour et al., 2020) أنه قبل مواجهة تحديات الاستدامة المالية في المؤسسات الجامعية، من الضروري إجراء تحليل نقدي لاستراتيجيات تعبئة الموارد المالية في تلك الجامعات، إن تعبئة الموارد هي عملية مستمرة لتحديد واستخدام مجموعة واسعة من الموارد المتاحة لمواجهة التحديات المالية المحددة، وتوفر وسيلة لمعالجة مشكلة معينة أو سلسلة من التحديات، وتشتمل

استراتيجية تعبئة الموارد على مزيج من الآليات التي تستخدمها المؤسسة لضمان تقديم الخدمات بطريقة فعالة ومنصفة ومستدامة من شأنها تحسين جودة نظام التعليم. ولكي تستمر المؤسسات التعليمية على المدى الطويل، فإن استراتيجيات تنويع مصادر التمويل لجلب إيرادات إضافية لتلبية الطلبات المختلفة من قبل أصحاب المصلحة وتوسع قاعدة الموارد للبقاء والنجاح ضرورة حتمية. لذا على المؤسسات التعليمية أن تنظر في وضع استراتيجيات لتنويع مصادر دخلها إلى جانب مصدر الدخل الأساسي من خلال تعبئة مصادر دخل جديدة غير ذات صلة تضيف إلى مجموع الدخل المتاح للمؤسسة للعمليات. كما يجب أن تستخدم المؤسسات التعليمية أساليب مختلفة لتعبئة الدخل يمكن الوصول إليها بشكل مختلف. وذلك لأن تنويع مصادر الدخل يُقال إنه يحقق مزايا لأنه يقلل من المخاطر الخاصة الناشئة عن ظروف السوق.

علاوة على ذلك، فإنه من خلال الميل إلى تنويع الأنشطة المؤسسية داخل وخارج المؤسسة، تعالج المؤسسة النقص في أمن الدخل الذي يدعم الدخل ويراكمه. ويستخدم الدخل المتراكم في التوسع المؤسسي، والمشاركة في الأعمال التجارية غير التقليدية ويفتح السبل لتوسيع قاعدة الإيرادات التي تساعد على حل تحديات الاستدامة المالية الحالية.

ركائز الاستدامة المالية

هناك مجموعة من الركائز التي تقوم عليها الاستدامة المالية أوردتها (Ndlovu, 2020, 94) على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: (التخطيط المالي والاستراتيجي) تميل المنظمات غير الربحية إلى الرغبة في جني المزيد من الأموال من عملياتها بالإضافة إلى تلقي المزيد من الأموال من الجهات المانحة. وهذه الممارسة لا تستند إلى تحليل احتياجات الأموال. إذا كان على المؤسسات أو المدارس غير الهادفة للربح البقاء على قيد الحياة في القرن الحادي والعشرين مع بيئتها المتغيرة باستمرار. فهناك حاجة للتركيز أولاً على إجراء تحليل للاحتياجات المالية بناءً على البيانات المتاحة من أجل اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. لذا هناك حاجة لتوليد المزيد والمزيد من الأموال. فمن الضروري أن تقوم المنظمات غير الهادفة للربح بتقييم الحاجة والقدرة على معرفة الحد الأدنى للمبلغ الذي يتطلبه أداء مهمة معينة. يمكن ملاحظة أنه مع نمو المنظمات، فإنها تتخاطر في العديد من الأنشطة اليومية التي قد تنتهي بابتلاع أهدافها طويلة المدى التي تتماشى مع مهمتها. وبالتالي من المهم أن يخطط قادة المنظمات غير الربحية بشكل استراتيجي لتخصيص واستخدام الأموال المتاحة والمصادر. لذا فالتخطيط الاستراتيجي هو آلية تساعد في توضيح مهمة المنظمات وأهدافها وتقديمها بوضوح

بالإضافة إلى تحديد أولويات الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيقها. لذلك يعد التخطيط الاستراتيجي عنصراً مهماً للغاية نحو الاستدامة المالية لمنظمة غير ربحية.

- الركيزة الثانية: (تنويع الدخل) لا تحتاج المنظمات غير الربحية إلى الاعتماد على مصدر واحد للتمويل أو الدخل.

- الركيزة الثالثة: (الإدارة السليمة والتمويل) تعتبر القضايا المالية الحاكمة دوراً مهماً للغاية يلعبه مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون لضمان الحصول على الموارد أو توليدها وتوزيعها مع حقوق الملكية. إن القدرة على إدارة الموارد أمر أساسي لتحقيق الاستدامة المالية تماماً كما أن معرفة كيفية توليد الدخل أمر مهم بنفس القدر. تتبع الإدارة والتمويل عادةً الإجراءات التي توفر قناة سلسة لتلقي الأموال وصرفها داخل المنظمة وخارجها. هذا يعني أن المنظمات غير الهادفة للربح تحتاج إلى إجراءات محاسبية مناسبة تمكن من إنتاج تقارير شفافة وجيدة الإعداد من شأنها إبلاغ صانعي القرار. في معظم الحالات عندما يتبرع المتبرعون بأموال لمنظمة ما، فإنهم مهتمون في التعليقات حول كيفية استخدام الأموال من أجل الحصول على تأكيد بأنها تم توجيهها إلى الحاجة المقصودة. لذا ينبغي النظر إلى التقارير المالية على أنها عنصر من عناصر الاستدامة المالية وأن التقارير الدقيقة وفي الوقت المناسب تساعد في مقارنة الأهداف والتنبؤات المالية لمنظمة ما بالنتائج الفعلية. هذه التقارير هي مصادر لاتخاذ قرارات مستنيرة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على حد سواء.

- الركيزة الرابعة: (توليد الدخل الخاص) من المتوقع أن تتمتع المنظمات غير الربحية بالقدرة على توليد دخل خاص بها وعدم الاعتماد فقط على تمويل المانحين. تمكن الاستدامة المالية المنظمة من تحقيق أهدافها ورسالتها من خلال استخدام الموارد المتاحة. لذا يجب على القادة استخدام طرق مبتكرة لتوليد الدخل سواء من الداخل أو من خلال الاستعانة بمصادر خارجية. وهناك طرقاً يمكن من خلالها لمنظمة غير ربحية أن تولد دخلاً غير مقيد مثل: (١) مساهمات من صندوق استئماني أو هبات؛ (٢) جمع التبرعات للمباني والعمليات المؤسسية؛ (٣) توليد الدخل من خلال المساهمة العامة و (٤) توليد الدخل من خلال الإدارة المالية الجيدة. إن هذه الطرق المقترحة هي عوامل تمكين للمنظمات غير الهادفة للربح لتوليد ومصدر الأموال التي قد تساعد في إنجاز مهمتها المحددة.

استراتيجيات تعزيز الاستدامة المالية في مؤسسات التعليم العالي

تتعدد استراتيجيات تعزيز الاستدامة المالية بمؤسسات التعليم العالي ومنها على سبيل المثال الاستراتيجيات التي اتبعتها الإدارة الإيطالية للتعليم العالي؛ وتتمثل تلك الاستراتيجيات حسب ما أوردها (Carlo et al. , 2019 , 3-4) على النحو التالي:

(أ) استراتيجية المنافسة المحلية، أي أن الجامعة تتبنى الأهداف الإستراتيجية التي حددتها الإدارة الإيطالية للتعليم العالي. حيث يكون المنطق هو زيادة الجزء المتعلق بالأداء من المنح الحكومية حاليًا. وتغطي مقاييس الأداء الرئيسية عدد الطلاب وإنتاجية الباحثين. والجامعات الإيطالية في منافسة مباشرة مع بعضها البعض.

(ب) استراتيجية الاستقلال المالي، أي الاستفادة من مصادر بديلة للأموال لمواجهة التغيرات في الدخل. غالبًا ما تكون مصادر الدخل الرئيسية بخلاف المنح الحكومية عبارة عن منح بحثية تنافسية وعمليات موجهة نحو السوق / للربح (شركات متداخلة. وعقود مع شركات...).

(ج) استراتيجية تحسين الكفاءة، أي خفض التكاليف مع تجنب التخفيضات في جودة الخدمات المقدمة وحجمها.

بالإشارة إلى الإستراتيجية الأولى _ تشير التجربة السابقة إلى أن الوزارة الإيطالية تجري تغييرات متكررة - أي أن خفض التكاليف تساعد فقط في زيادة احتمالات بقاء المؤسسات على المدى القصير. ولكنها لا تستطيع إرساء الأساس للنمو المستقبلي. ومع ذلك فإن البحث عن الكفاءة من خلال خفض قيود الإنفاق والميزانية يبدو أنسب سياسة للمؤسسات غير المعتادة على المنافسة والتي تتبنى، كما هو مطلوب في القطاع العام بموجب القانون الوطني، ميزانيات التصريح المسبق.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها

أولاً: دراسات تناولت كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي

- دراسة (Dobdinga et al., 2016) هدفت إلى تحليل كفاءة الإنفاق العام في قطاعي التعليم والصحة في الكاميرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما هدفت إلى فحص المؤسسة والعوامل الاقتصادية المؤثرة في كفاءة الإنفاق في هذه القطاعات في البلدان المختارة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. تم تقدير درجات كفاءة القطاع العام في المرحلة الأولى باستخدام نهج تحليل غلاف البيانات غير المعياري Data Envelopment Analysis؛ بينما في المرحلة الثانية، تُستخدم تقنيات انحدار اللوغاريتمات في لوحة البيانات لتحديد تأثير المؤسسات والعوامل الاقتصادية كعوامل كفاءة الإنفاق العام في قطاعي التعليم والصحة. تظهر نتائج التقدير أن الكاميرون أكثر كفاءة من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في الإنفاق العام على التعليم والصحة. تشاد هي الأقل كفاءة في الإنفاق العام في التعليم، على الرغم من أنها تنفق أكثر على التعليم مقارنة بالدول الأخرى في الدراسة. كما تشير النتائج إلى أن جودة إدارة الميزانية والإدارة المالية لها تأثير إيجابي ودلالة إحصائية على الكفاءة بينما للفساد تأثير سلبي وكبير على كفاءة الإنفاق العام في قطاعي التعليم والصحة.

- دراسة (Afonso and Kazemi, 2017) هدفت إلى تحليل كفاءة الإنفاق العام في ٢٠ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

٢٠١٣. في الخطوة الأولى، وضعوا مؤشرين، كفاءة القطاع العام وكفاءة القطاع العام. في الخطوة الثانية، استخدموا نهج تحليل غلاف البيانات غير المعياري Data Envelopment Analysis من خلال النظر في ستة نماذج مختلفة. يقيّم النموذجان الأولان كفاءة الحكومة على المستوى الإجمالي، لكن النماذج الأربعة الأخرى تقيّم كفاءة الإنفاق العام في أربع قطاعات رئيسية: الإدارة والتعليم والصحة والبنية التحتية. يشير تقييم درجات كفاءة القطاع العام إلى أن سويسرا هي أفضل ممارسة على مدار الفترة بأكملها تليها لوكسمبورغ والنرويج وكندا. لكن الأسوأ هي اليونان، وإيطاليا، والبرتغال، واسبانيا. علاوة على ذلك، يشير المؤلفون إلى أن فرنسا والدانمارك وبلجيكا وفنلندا والسويد والنمسا يمكنها تحسين كفاءتها باستخدام أقل من إجمالي الإنفاق فيما يتعلق بالمستوى الفعلي. وأشار المؤلفون إلى أن الدول التي تنفق أكثر تكون أقل كفاءة والعكس صحيح.

- دراسة زيدان وبخيت (٢٠١٩) هدفت إلى دراسة أسلوب الموازنة الصفريّة ومعرفة مقوماته وأهميته في المؤسسات العامة، وبيان أهمية تطبيقها في تلك المؤسسات في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء المالي وترشيد التكلفة. تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية بجامعة نجران بالمملكة العربية السعودية في تخصصات المحاسبة والإدارة، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (٧٥) مفردة، وتم إجراء مسح شامل على مجتمع الدراسة، وبلغت بنسبة الاستجابة ٥٧%. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إن تطبيق أسلوب الموازنة الصفريّة يساعد إدارة المؤسسات العامة في رفع كفاءة التخطيط المالي من خلال عدد من المجالات منها التغلب على عدم التأكد ومواجهة التغيرات، وتوفير قدرا أكبر من المرونة لإعادة توزيع الموارد المالية، وترتيب أولويات الإنفاق العام للمؤسسة وفقاً للظروف السائدة وتنمية مهارات العاملين في مجال التخطيط. خلصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير النظام المحاسبي بالمؤسسات العامة لضمان استخدام الأساليب المحاسبية في مجال التخطيط والرقابة وضعف الموارد، وضرورة وضع نموذج للموازنة الصفريّة قابل للتطبيق.

- دراسة (Junior et al., 2020) هدفت إلى وصف العوامل المحددة في كفاءة الإنفاق العام في الجامعات الفيدرالية البرازيلية. تم تطبيق طريقة مسح من مرحلتين لعينة من تسعة وخمسين جامعة برازيلية اتحادية، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧. تم تطبيق نهج تحليل غلاف البيانات غير المعياري Data Envelopment Analysis للمرحلة الأولى من أجل قياس كفاءة النفقات العامة. بالنسبة للمرحلة الثانية، تم تطبيق نموذج الانحدار. أظهرت الدراسة أن معظم الجامعات الفيدرالية التي تم تحليلها لا تزال غير فعالة في تخصيص النفقات العامة. في بعض الحالات التي تمت ملاحظتها، حتى مع ارتفاع الإنفاق العام في التعليم العالي عن متوسط الجامعات الفيدرالية،

أظهرت الجامعة نتائج متدنية. ولوحظ نفس الشيء فيما يتعلق بعدد الأساتذة. تميزت بعض الجامعات بعدد من الأساتذة أعلى من متوسط الجامعات وكانت النتائج (المخرجات) أقل مقارنة بالجامعات الأخرى. في مثل هذه الحالات، أظهرت الجامعات درجات كفاءة أقل مقارنة بالجامعات الأخرى.

- **دراسة الفايز والسدحان (٢٠٢١)** هدفت إلى تشخيص واقع دمج المدارس الحكومية قليلة العدد لتحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام، ورصد التحديات التي تواجه الدمج وبدائله. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأداتين لجمع المعلومات من عينة الدراسة. وطبقت الدراسة على ٢٦٨ فرداً من مديري التخطيط المدرسي ومساعدتهم ومديري مكاتب التعليم في جميع أنحاء المملكة. وأجريت المقابلة مع (١٤) خبيراً و (٣) من أفراد المجتمع المحلي ممن تم دمج مدارسهم. وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أبرزها: يرى أفراد الدراسة أن دمج المدارس الحكومية قليلة العدد أسهم في تحسين كفاءة الإنفاق في المدارس التي شملها الدمج بدرجة عالية وبمتوسط يبلغ ٣, ٥١ من أصل ٥ درجات. وأن «التخلص من المباني المستأجرة»، كان من أهم عناصر تحسن كفاءة الإنفاق بعد الدمج. وأن أكبر تحد يواجه الدمج هو معارضة المجتمع المحلي. وفيما يتعلق بالبدائل فيرى أفراد الدراسة أن إنشاء المجمعات التعليمية في أماكن متوسطة بين القرى وإنشاء شبكة مدارس تحت إدارة واحدة في محيط جغرافي محدد هما من أفضل البدائل لدمج المدارس الحكومية قليلة العدد. وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات لتحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

- **دراسة العريفي وآخرون (٢٠٢٢)** هدفت إلى التعرف على الأطر المفاهيمية للحكومة في الجامعات الحكومية السعودية، ومناقشة المفاهيم الرئيسية لكفاءة الإنفاق، والكشف عن دور الحكومة في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات الحكومية السعودية. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي للأدبيات، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: أن للحكومة دوراً فاعلاً في تحسين كفاءة الأداء بشكل عام، ولها تأثير كبير في تحقيق كفاءة الإنفاق بالجامعات السعودية، وأن تطبيق الحكومة بالجامعات يسهم إيجاباً في تحديد السلطات، والمسؤوليات بوضوح وشفافية، ويعمل على تحقيق العدالة بين جميع منسوبيها، من خلال ما تقدمه مبادئ الحكومة من فرص للتواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات. كما أظهرت النتائج أن للحكومة دوراً مهماً في المراجعة الشاملة والدقيقة للأنظمة؛ والتركيز على ضمان كفاءة الإنفاق، وتعظيم أثره بما يضمن استدامة الموارد، وتحسين الأداء.

ثانياً: دراسات تناولت الاستدامة المالية في مؤسسات التعليم العالي

- دراسة العمري (٢٠١٩) هدفت إلى إبراز أمثل الخبرات العالمية في تحول إدارات الجامعات نحو الاستدامة، حيث شملت هذه الخبرات عشر جامعات من أربع دول؛ هي: أمريكا، كندا، بريطانيا، هولندا. كما هدفت إلى تشخيص دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة، والوقوف على أبرز التحديات، وتحديد المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل دور إدارات الجامعات الحكومية في التحول نحو الاستدامة، وبناء تصور مقترح لدور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة الأكاديمية والبحثية والاجتماعية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبيه الوثائقي والمسخي، وتكون مجتمع الدراسة من (١٢٦٤) قائدًا أكاديميًا في خمس جامعات؛ هي: الملك عبد العزيز، الملك سعود، الملك فهد للبترول والمعادن، الملك خالد، وجامعة الحدود الشمالية، وتكونت عينة الدراسة من (٢٩٧) قائدًا أكاديميًا يمثلون (٢٣.٥٪) من مجتمع الدراسة؛ تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) عليهم في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الدور الذي تقوم به إدارات الجامعات الحكومية السعودية لتحقيق التحول نحو الاستدامة يُعتبر مُنوطاً؛ ويحتاج لمزيد من الجهود والتطوير، وأن من أبرز التحديات التي تواجه إدارات الجامعات السعودية: ضعف الحوافز، وكثرة الأعباء الإدارية، والقيود التي تفرضها الأنظمة والقوانين في الجامعة.

- دراسة (Almagtome et al. , 2019) هدفت إلى استكشاف العلاقة بين الاستدامة المالية ووظيفة المساءلة في ظل استقلالية الجامعة وإجراء تقييم تجريبي لمدى الاستدامة المالية لجامعة الكوفة في العراق لمدة ثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧. تشير النتائج إلى أن الاستدامة المالية والمساءلة مترابطان. ومن أجل ضمان التمويل الكافي. يجب على الإدارة توفير المعلومات المالية اللازمة لوظيفة المساءلة وشرعية أنشطتها. وجدت الدراسة أيضاً أن عينة الجامعة لديها توقعات استدامة مالية ضعيفة وبالتالي لا يمكن أن تستمر كوحدة مستقلة مالياً بدون الدعم المالي الحكومي. يكشف التحليل الإضافي أن العجز المالي في المركز المالي خلال فترة الدراسة هو نتيجة حتمية لعدم وجود سلطات مالية وإدارية.

- دراسة (Ahmad et al. , 2019) هدفت إلى استخلاص تصورات كبار المسؤولين حول الاستدامة المالية الشاملة لمؤسساتهم؛ كما هدفت أيضاً إلى فحص تصورات كبار المسؤولين بشأن تنويع الإيرادات المهم وممارسات إدارة التكاليف. تكونت عينة الدراسة من (٦٩) من كبار الأكاديميين والإداريين في ٢٠ جامعة حكومية في ماليزيا. اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات. تم استخدام

الإحصاء الوصفي لتحليل التصورات العامة للمشاركين في المسح حول قضايا الاستدامة المالية للجامعة الحكومية. تمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المستجيبين يتقبلون تحديات الاستدامة المالية التي تواجه مؤسساتهم. يتفق المستطلعون على أن زيادة الرسوم الدراسية قد لا تكون استراتيجية مجدية لتعزيز الإيرادات للجامعات الحكومية. بدلاً من ذلك. يتفق جميع المستجيبين على أن الاستخدام الكامل للموارد سيكون إستراتيجية رئيسية يمكن للجامعات تطبيقها.

- **دراسة مرداد (٢٠٢١)** هدفت إلى معرفة أثر تطبيق نموذج الاتصال التسويقي المتكامل في تحقيق الاستدامة المالية للجامعة في ظل نظام الجامعات الجديد. وقد تكونت عينة الدراسة من (١١١) مشارك ومشاركة من أعضاء وعضوات هيئة التدريس في الجامعة. واستخدم الباحث المنهج المسحي من خلال أداة الاستبانة، وخلص الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة وجود خطة استراتيجية للاتصال التسويقي المتكامل للجامعة تتبناها إدارة الجامعة. وكذلك أهمية تنوع أدوات الاتصال التسويقي المتكامل المستخدمة حتى تساهم في تحقيق الاستدامة المالية.

- **دراسة (Alshubiri , 2021)** هدفت إلى فحص تأثير مؤشرات الاستدامة المالية للتعليم العالي على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الأدلة التجريبية من ٢٦ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تضمن المعيار الأساسي لتحديد الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي مؤشرات الدخل التي تولدها مؤسسات التعليم العالي كونها أكبر من التكاليف التشغيلية. ومع ذلك. فإن هذا يتطلب الاستدامة المالية. والتي تعتمد على الاكتفاء الذاتي المالي دون السعي للحصول على مساعدة مالية خارجية. يتأثر هذا الوضع بجاذبية الاستثمار. استمدت نتائج هذه الدراسة من اعتماد النماذج المالية المطبقة في مؤسسات التعليم العالي لاختبار مؤشرات الاستدامة المالية. استناداً إلى التأثير العشوائي ونتائج الأثر الثابت. تسببت زيادة بنسبة ١٪ في الإنفاق الحالي على التعليم العالي في زيادة بنحو ١٩.٠ و ١٨٪ في الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التعاون الاقتصادي واقتصاديات التنمية. كان هذا التأثير الإيجابي والهام أعلى عند النظر في مشكلة التجانس من خلال تطبيق الطريقة المعممة لتقديرات اللحظات. نما الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٠.٠ و ٢٢ في المائة عندما زاد الإنفاق الحالي على التعليم العالي بنسبة واحد في المائة. وفي الوقت نفسه. كانت هناك علاقة دلالة وسلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبوكيل النمو مقاسة بإجمالي متغير نسبة الالتحاق بالجامعة لنتائج التأثير الثابت، ولكن هذه العلاقة السابقة كانت غير مهمة لتقديرات تعلم المخاطر. انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو ٠.٠ و ٠.٠٠٦ في المئة عندما زاد وكيل النمو المقاس بإجمالي معدل الالتحاق بالجامعة بنسبة ١ في المئة.

أصبح هذا التأثير السلبي أكبر عند تطبيق الطريقة المعممة لتقديرات اللحظات. أخيراً. أظهرت نتائج متوسط العمر المتوقع للجامعة وجود علاقة إيجابية وغير مهمة بين متوسط العمر المتوقع للجامعة والاستثمار الأجنبي المباشر لجميع المقدرين.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كلاً من (Junior et al., 2020) والعريفي وآخرون (٢٠٢٢)، في هدف التعرف على كفاءة الإنفاق في التعليم الجامعي، وتتفق مع دراسة كلاً من (Alshubiri, 2021) ومرداد (٢٠٢١) في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي، وتعد الدراسة الحالية من الدراسات القلائل على حد علم الباحثات التي حاولت دراسة دور تحسين كفاءة الإنفاق في تحقيق الاستدامة المالية، وجعلها قابلة للتعميم والاستفادة منها. وقد استفادت الباحثات من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري واختيار المنهجية الملائمة للدراسة وبناء أداة الدراسة، كما سيتم الاستفادة منها لاحقاً في عرض النتائج وتفسيرها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

منهجية وإجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

تمشياً مع الهدف الرئيس للدراسة وسعيًا للإجابة على أسئلة الدراسة من خلال اختبار فرضياتها، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن كفاءة الإنفاق في تحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية.

مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، يتكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين الإداريين في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الملك سعود وجامعة شقراء وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن البالغ عددهم (٨٠) إداري وإدارية.

مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات وهي كالتالي:

أولاً: المصادر الأولية:

تشمل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة (الإستبانة) التي تم تطويرها إستناداً إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، وقد تم الإشارة إليها مفصلاً في الإطار النظري للدراسة.

واتبعت الباحثة الخطوات التالية في اعداد أداة الدراسة:

أ - الاطلاع على الادبيات المتعلقة بموضوع البحث بما في ذلك الكتب والابحاث.

ب - اعداد الاستبيان بصورتها الأولية بحيث تكون من ثلاثة أجزاء رئيسية وهي:

الجزء الأول: واشتمل هذا القسم على المتغيرات الديموغرافية الخاصة بعينة الدراسة وتكونت من أربعة متغيرات وهي (النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية).

الجزء الثاني: وهو الجزء الخاص بفقرات الاستبانة المخصصة لقياس كفاءة الإنفاق في تحقيق الاستدامة المالية حيث تكونت عباراته من (٢١) فقرة، ويتكون من ثلاث أبعاد على النحو التالي:

- ١- المجالات المستهدفة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية (٧ فقرات).
- ٢- الآليات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية (٧ فقرات).
- ٣- متطلبات تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية (٧ فقرات).

ثم قامت الباحثات بإعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة من عبارات الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث الدرجة " ٥ " تعني موافق بشدة والدرجة " ١ " تعني غير موافق بشدة وفق الجدول التالي:

جدول (١) أوزان العبارات حسب مقياس ليكرت الخماسي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

ووفقاً لهذا المقياس تعتبر الدرجة كما يلي:

١-٢ درجة متدنية جداً.

١-٣ درجة مقبولة.

١-٣.٩ درجة جيدة.

٤-٤.٤ درجة جيدة جداً.

٥-٤.٥ فأكثر درجة ممتازة.

ثانياً: المصادر الثانوية:

تعكس المعلومات المتوفرة والجاهزة والتي تم الحصول عليها من خلال المكتبات والمواقع الإلكترونية، واشتملت هذه المصادر على الأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية، والدوريات، والكتب التي تناولت موضوع البحث، وتم الإستعانة بها وذلك لغايات تطوير أداة الدراسة، وإثراء الإطار النظري لهذه للدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لغايات وصف خصائص المستجيبين وقياس اتجاهاتهم نحو أبعاد ومتغيرات الدراسة وإختبار فرضيات الدراسة وقد تم توظيف عدد من الإختبارات الإحصائية على النحو التالي:

أولاً: التكرارات والنسب والمئوية لوصف خصائص المستجيبين.

ثانياً: المتوسطات والانحرافات المعيارية لقياس آراء المستجيبين نحو مدى تطبيق تحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في عدة جامعات سعودية.

ثالثاً: إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات إستناداً إلى قيم التقاطح والإلتواء (Skewness-Kurtosis).

نتائج الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما هي المجالات المستهدفة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟

جدول (٢) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في المجالات المستهدفة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	التكرارات والنسب	درجة الاستجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
١	يتم تحسين برامج الدراسة في كليات العلوم الإنسانية لتلبية احتياجات سوق العمل.	ت	٣١٩	٣٣٠	٢٣٧	٥٥	٩	٣.٩٤	٠.٩٥	١
		%	٣٣.٦	٣٤.٧	٢٤.٩	٥.٨	٠.٩			
٢	يتم تعزيز البحث العلمي والابتكار في كليات العلوم الإنسانية.	ت	٢٧٥	٢٧٤	٢٧٤	٨٣	٤٤	٣.٦٩	١.١٢	٣
		%	٢٨.٩	٢٨.٨	٢٨.٨	٨.٧	٤.٦			
٣	يتم تطوير بنية التدريس والتعلم لتعزيز التفكير النقدي والإبداع في الكليات.	ت	٢٨٣	٣٠٤	٢٥٣	٧٢	٣٨	٣.٧٦	١.٠٨	٢
		%	٢٩.٨	٣٢	٢٦.٦	٧.٦	٤			
٤	يتم توسيع التعاون والتواصل مع المجتمع المحلي لتعزيز صلة الكليات بالاحتياجات العامة.	ت	١٦٥	٢٦٤	٣١٨	١١٠	٩٣	٣.٣١	١.١٨	٦
		%	١٧.٤	٢٧.٨	٣٣.٥	١١.٦	٩.٨			
٥	يتم تحسين البنية التحتية وتطوير المرافق في كليات العلوم الإنسانية.	ت	١٤٥	٢٨٠	٢٩٨	١٣٤	٩٣	٣.٢٦	١.١٧	٧
		%	١٥.٣	٢٩.٥	٣١.٤	١٤.١	٩.٨			
٦	يتم تعزيز التنوع والشمولية	ت	٢٠١	٢٤٩	٣١٣	١١٥	٧٢	٣.٤١	١.١٦	٥

			٧.٦	١٢.١	٣٢.٩	٢٦.٢	٢١.٢	%	في بيئة العمل والتعليم في الكليات.	
			٧٦	٩٣	٢٠٧	٣١٢	٢٦٢	ت	يتم تحسين إدارة الموارد المالية لتحقيق أقصى استفادة من الإنفاق الحكومي في الكليات.	٧
٤	١.٧٦	٣.٦٦	٨	٩.٨	٢١.٨	٣٢.٨	٢٧.٦	%		
٣.٥٨			المتوسط العام							

يتضح من الجدول (٢) أن هناك تفاوت في المجالات المستهدفة لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٣.٢٦ - ٣.٩٤) وهذه المتوسطات تقع في المستوى المرتفع والمتوسط، حيث جاءت العبارة " يتم تحسين برامج الدراسة في كليات العلوم الإنسانية لتلبية احتياجات سوق العمل" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣.٩٤)، يلي ذلك جاءت العبارة " يتم تطوير بنية التدريس والتعلم لتعزيز التفكير النقدي والإبداع في الكليات " بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٧٦)، وفي الرتبة الثالثة جاءت العبارة " يتم تعزيز البحث العلمي والابتكار في كليات العلوم الإنسانية " بمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣.٦٩).

إجابة السؤال الثاني: ما هي الآليات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟

جدول (٣) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الآليات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	التكرارات والنسب	درجة الاستجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق			
٨	يتم تطوير آليات تقييم مستمرة لأداء البرامج الأكاديمية واستخدام النتائج لتحسين الإنفاق.	ت	٣٣١	٢٥٢	٢٤١	٧٩	٤٧	٣.٧٨	١.١٥	١
		%	٣٤.٨	٢٦.٥	٢٥.٤	٨.٣	٤.٩			
٩	يتم تنفيذ آليات مراقبة دقيقة للإنفاق في كليات العلوم الإنسانية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.	ت	٢٤٢	٣١١	٢٤٩	٩٥	٥٣	٣.٦٣	١.١٣	٤
		%	٢٥.٥	٣٢.٧	٢٦.٢	١٠	٥.٦			
١٠	يتم إنشاء آليات لتوجيه الاستثمارات المالية بناءً على أولويات واحتياجات	ت	٢٦٢	٢٨٨	٢٤٣	١٠٠	٥٧	٣.٦٣	١.١٦	٤ مكرر
		%	٢٧.٦	٣٠.٣	٢٥.٦	١٠.٥	٦			

تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات ، فوزية الغامدي وآخرون

									كليات العلوم الإنسانية.	
١١	٣	١.٠٩	٣.٦٥	٤٥	٨٢	٢٧٩	٣٠.١	٢٤٣	ت	يتم تطبيق آليات لتعزيز التواصل والتعاون بين الكليات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق تكامل الجهود وتحسين الإنفاق.
				٤.٧	٨.٦	٢٩.٤	٣١.٧	٢٥.٦	%	
١٢	٦	١.٢١	٣.٣٣	٩١	١٣٥	٢٧٢	٢٧٢	١٨٠	ت	يتم تبني آليات لتحقيق الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية.
				٩.٦	١٤.٢	٢٨.٦	٢٨.٦	١٨.٩	%	
١٣	٥	١.١٢	٣.٥١	٦٨	٨٢	٢٩٢	٣١٣	١٩٥	ت	يتم تطوير آليات لتعزيز التدريب وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس لتعزيز كفاءتهم في استخدام الموارد المالية بشكل فعال.
				٧.٢	٨.٦	٣٠.٧	٣٢.٩	٢٠.٥	%	
١٤	٢	١.١٧	٣.٦٨	٦٩	٧٥	٢١٤	٣٢٣	٢٦٩	ت	يتم تنفيذ آليات متقدمة لتحليل وتقييم تكاليف البرامج الأكاديمية وتوجيه الإنفاق بناءً على تلك التحليلات.
				٧.٣	٧.٩	٢٢.٥	٣٤	٢٨.٣	%	
٣.٦٠				المتوسط العام						

يتضح من الجدول (٣) أن هناك تفاوت في الآليات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٣.٣٣ - ٣.٧٨) وهذه المتوسطات تقع في المستوى المرتفع والمتوسط، حيث جاءت العبارة " يتم تطوير آليات تقييم مستمرة لأداء البرامج الأكاديمية واستخدام النتائج لتحسين الإنفاق" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٨)، يلي ذلك جاءت العبارة " يتم تنفيذ آليات متقدمة لتحليل وتقييم تكاليف البرامج الأكاديمية وتوجيه الإنفاق بناءً على تلك التحليلات" بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٦٨)، وفي الرتبة الثالثة جاءت العبارة " يتم تطبيق آليات لتعزيز التواصل والتعاون بين الكليات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق تكامل الجهود وتحسين الإنفاق" بمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣.٦٥).

إجابة السؤال الثالث: ما هي متطلبات تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية؟

جدول (٤): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية متطلبات تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	التكرارات والنسب	درجة الاستجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
١٥	يجب توفير متطلبات دقيقة لتوجيه الإنفاق وضمان استخدام الموارد بشكل فعال في كليات العلوم الإنسانية.	ت	٢٩٥	٢٨٦	٢٥٧	٨٣	٢٩	٣.٧٧	١.٠٧	٣
		%	٣١.١	٣٠.١	٢٧.١	٨.٧	٣.١			
١٦	ينبغي تحديد متطلبات واضحة لتطوير البنية التحتية وتحسين المرافق في الكليات لتعزيز كفاءة الإنفاق.	ت	٢٥٤	٣٧٩	٢٢٨	٥٨	٣١	٣.٨٠	١.٠٠	١
		%	٢٦.٧	٣٩.٩	٢٤	٦.١	٣.٣			
١٧	يجب وضع متطلبات صارمة لتقييم البرامج الأكاديمية وضمان جودتها واستفادة الطلاب منها بشكل مثلي.	ت	١٩٦	٣٣٢	٢٦٨	٨٦	٦٨	٣.٥٧	١.٧٠	٥
		%	٢٠.٦	٣٤.٩	٢٨.٢	٩.١	٧.٢			
١٨	ينبغي توفير متطلبات مراقبة فعالة للإنفاق للتحقق من تنفيذ السياسات المالية بشكل صحيح ومستدام.	ت	١٨٠	٢٧٨	٢٩٣	١٠٧	٩٢	٣.٣٧	١.١٩	٧
		%	١٨.٩	٢٩.٣	٣٠.٨	١١.٣	٩.٧			
١٩	يجب وضع متطلبات لتعزيز التواصل والتعاون بين الكليات والجهات المعنية لتحقيق تكامل الجهود وتحسين الإنفاق.	ت	٢٧٥	٣٤٤	٢٣٣	٥٥	٤٣	٣.٧٩	١.٠٦	٢
		%	٢٨.٩	٣٦.٢	٢٤.٥	٥.٨	٤.٥			
٢٠	ينبغي وضع متطلبات لتطوير وتنفيذ برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتعزيز مهاراتهم في إدارة الموارد المالية بشكل فعال.	ت	٢٠٣	٣١٦	٢٨٨	٨٢	٦١	٣.٥٤	١.١١	٦
		%	٢١.٤	٣٣.٣	٣٠.٣	٨.٦	٦.٤			
٢١	يجب تحديد متطلبات لتوفير بيئة عمل محفزة وملائمة في الكليات تسهم في تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز الإبداع والإنتاجية.	ت	٢٥٦	٣٠٠	٢٨٣	٦٢	٤٩	٣.٧٣	١.٧٠	٤
		%	٢٦.٩	٣١.٦	٢٩.٨	٦.٥	٥.٢			
المتوسط العام										
٣.٦٥										

يتضح من الجدول (٤) أن هناك تفاوت في متطلبات تحسين كفاءة الإنفاق لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٣.٣٧ - ٣.٨٠) وهذه المتوسطات تقع في المستوى المرتفع

والمتوسط، حيث جاءت العبارة " ينبغي تحديد متطلبات واضحة لتطوير البنية التحتية وتحسين المرافق في الكليات لتعزيز كفاءة الإنفاق " في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣.٨٠)، يلي ذلك جاءت العبارة " يجب وضع متطلبات لتعزيز التواصل والتعاون بين الكليات والجهات المعنية لتحقيق تكامل الجهود وتحسين الإنفاق " بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٧٩)، وفي الرتبة الثالثة جاءت العبارة " يجب توفير متطلبات دقيقة لتوجيه الإنفاق وضمان استخدام الموارد بشكل فعال في كليات العلوم الإنسانية " بمتوسط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٧).

مناقشة وتفسير النتائج:

تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية يعد موضوعاً هاماً يستحق الدراسة والتحليل. وتوصلت الدراسة إلى فهم الطرق المحتملة لتعزيز كفاءة الإنفاق وضمان استدامة الموارد المالية للكليات العلمية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

(١) يجب أن نفهم مفهوم كفاءة الإنفاق. إن كفاءة الإنفاق تعني استخدام الموارد بشكل فعال ومناسب لتحقيق الأهداف المرجوة. يتعين على الكليات العلمية في المملكة العربية السعودية التركيز على تحسين كفاءة إنفاقها لضمان الحصول على أقصى قدر ممكن من الفوائد وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. فتحقيق الاستدامة المالية يتطلب توفير موارد مالية مستدامة لتلبية احتياجات الكليات العلمية وضمان استمرارية عملها. قد تتضمن هذه الموارد التمويل الحكومي، والتبرعات، والرسوم الدراسية، والاستثمارات الخارجية. يجب على الكليات تنفيذ إجراءات لتحسين كفاءة الإنفاق لزيادة إيراداتها وتقليل تكاليفها. وتحسين كفاءة الإنفاق يتطلب النظر في عدة جوانب. أولاً، يجب تحسين عمليات التخطيط المالي والموازنة لتحقيق توازن بين الإيرادات والمصروفات. ينبغي للكليات وضع استراتيجيات تحدد أولويات الإنفاق وتراجع النتائج المتوقعة للاستفادة القصوى من كل ريال يتم إنفاقه.

(٢) يجب تنفيذ آليات مراقبة دقيقة للإنفاق وإدارة الموارد المالية. ينبغي للكليات توظيف أنظمة محاسبية وتقنيات إدارة الموارد المالية المتقدمة لتتبع الإنفاق وتحليله بشكل منتظم. هذا سيسمح للكليات بتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين واتخاذ إجراءات فورية لتحقيق الكفاءة المالية.

(٣) ينبغي تعزيز التواصل والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، مثل الحكومة والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. يمكن للكليات العلمية أن تستفيد من شراكات واقتراحات تحسين الكفاءة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية تشمل:

١. تنمية استراتيجيات توجيه الإنفاق: ينبغي للكلليات تطوير استراتيجيات واضحة ومحددة لتوجيه الإنفاق المالي، مع تحديد الأولويات والتركيز على الاستثمارات البناءة والنمو المستدام.
٢. تحسين عمليات التخطيط والموازنة: ينبغي للكلليات تحسين عمليات التخطيط والموازنة المالية لتحقيق توازن بين الإيرادات والمصروفات، وضمان تخصيص الموارد بشكل فعال وفقاً للأولويات المحددة.
٣. تنفيذ نظم مراقبة مالية فعالة: ينبغي للكلليات تنفيذ نظم مراقبة دقيقة للإنفاق المالي، وذلك من خلال استخدام أدوات المحاسبة والتقارير المالية المناسبة. يمكن لهذه النظم تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق متابعة مستمرة للإنفاق وتحليله.
٤. تعزيز التواصل والتعاون: يجب أن تعمل الكلليات العلمية على تعزيز التواصل والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، مثل الحكومة المحلية والمؤسسات المالية، لاستكشاف فرص التمويل المشترك والشراكات الاستراتيجية التي يمكن أن تعزز استدامة الموارد المالية.
٥. تحفيز التنوع في مصادر التمويل: ينبغي للكلليات أن تسعى إلى تنوع مصادر التمويل، بما في ذلك زيادة الاعتماد على التبرعات والمشاريع التنموية والشراكات مع القطاع الخاص. هذا يساهم في تخفيف الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي وتوسيع قاعدة الموارد المالية.
٦. رفع كفاءة الإدارة المالية: يجب تعزيز مهارات وقدرات الكوادر الإدارية والمالية في الكلليات، وذلك من خلال تقديم التدريب والتطوير المستمر. يساهم ذلك في تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية وتحقيق استدامة مالية أفضل.
٧. تنفيذ تقييم دوري للبرامج الأكاديمية: ينبغي للكلليات أن تقوم بتقييم دوري للبرامج الأكاديمية المقدمة، وذلك لتحديد البرامج ذات الكفاءة المالية والإدارية.

المراجع

- زيدان، محمد عمر فرج، وبخيت، عاطف آدم علي. (٢٠١٩). دور الموازنة الصفريّة في تقييم الأداء وترشيد الإنفاق: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس - جامعة نجران. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، ٧ (١)، ٣٣-٤٨.
- العرifi، دلال بنت عبدالرحمن، وابن سيف، ريما بنت سيف، والمفيز، خولة بنت عبدالله بن محمد. (٢٠٢٢). دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع* ، كلية الإمارات للعلوم التربوية، ٨١، ١٢٣-١٤٥.
- العمرى، ماجد بن فهد بن يحيى. (٢٠١٩). دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحوّل نحو الاستدامة في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مُقترح. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الفايز، فايز بن عبدالعزيز سليمان، والسدحان، عبدالله بن سعد بن محمد. (٢٠٢١). واقع دمج المدارس الحكومية قليلة العدد لتحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود*، ٣٣ (٤)، ٧٥١-٧٧٢.
- مرداد، فؤاد بن صدقة بن محمد. (٢٠٢١). مدى فاعلية تطبيق الاتصال التسويقي المتكامل في تحقيق الاستدامة المالية لجامعة الملك عبدالعزيز في ظل نظام الجامعات الجديد. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز*، ٢٩ (٤)، ٥٢١-٥٥٨.
- هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. (٢٠٢١). *الدليل الاسترشادي لرفع كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية*.
- Afonso, A., & Kazemi, M. (2017). Assessing public spending efficiency in 20 OECD countries. In B. Bökemeier & A. Greiner (Eds.), *Inequality and finance in macrodynamics. Dynamic modeling and econometrics in economics and finance* (Vol.23). Cham: Springer.
- Ahmad, N., Ismail, S & Siraj, S. (2019). Financial sustainability of Malaysian public universities: officers' perceptions. *International Journal of Educational Management*, 33 (2), 317-334.
- Al Kharusi, S & Murthy, S. (2017). Financial sustainability of private higher education institutions: the case of publicly

- traded educational institutions. *Investment Management and Financial Innovations*, 14 (3), 25-38.
- Almagtome, A., Shaker, A., Al-Fatlawi, Q & Bekheet, H. (2019). The Integration between Financial Sustainability and Accountability in Higher Education Institutions: An Exploratory Case Study. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 8 (2), 104-123.
- Alshubiri, F. (2021). Analysis of financial sustainability indicators of higher education institutions on foreign direct investment Empirical evidence in OECD countries. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 22 (1), 77-99.
- Brdesee, H. (2021). A Divergent View of the Impact of Digital Transformation on Academic Organizational and Spending Efficiency: A Review and Analytical Study on a University E-Service. *Sustainability*, 13, 1-18.
- Carlo, F., Modugno, G., Agasisti, T. & Catalano, G. (2019). Changing the Accounting System to Foster Universities' Financial Sustainability: First Evidence from Italy. *Sustainability*, 1-19.
- Dobdinga, C., Fonchamnyo, C. & Molem, C. (2016). Determinants of public spending efficiency in education and health: evidence from selected CEMAC countries. *J Econ Finan*, 40, 199-210.
- Duong, K., Huynh, T., Nguyen, D & Phan, H. (2022). How innovation and ownership concentration affect the financial sustainability of energy enterprises: evidence from a transition economy. *Heliyon*, 8, 1-8.
- Erdağ, C & Karadağ, E. (2017). School Accountability Models: A Holistic Review. *Turkish Journal of Business Ethics*, 10 (2), 303-341.

- Fredotovic, I. (2018). Testing a Model of Organizational Transparency in Higher Education through Faculty Perceptions. *PhD*, Barry University.
- Junior, D., Flach, L. & Mattos, L. (2020). The efficiency of public expenditure on Higher Education: a study with Brazilian Federal Universities. *Ensaio: aval. pol. públ. Educ., Rio de Janeiro*, 1-22.
- Kharlamova, E. E. & Sazonov, S. P. (2014). Increase in Efficiency of Activity of Educational Organization in System of Higher Professional Education under Current Management Technologies. *World Applied Sciences Journal*, 30 (10), 1271-1275.
- Kyaa, E. M., Kimani, E. M, & Matanda, J. W. (2022). Operating income financing and financial sustainability of private tertiary training institutes in Kiambu County; Kenya. *International Academic Journal of Economics and Finance*, 3 (7), 386-402.
- Marwa, N & Aziakpono, M. (2015). Financial sustainability of Tanzanian saving and credit cooperatives. *International Journal of Social Economics*, 42 (10), 870-887.
- Milhana, U & Nufile, A. (2019). Government Expenditure on Higher Education and Economic Growth: An Empirical Study on Sri Lanka. *9th International Symposium*, 889-894.
- Minyoso, J. (2020). Determinants of financial sustainability of public universities in Kenya. *The Strategic Journal of Business & Change Management*, 7 (3), 97 – 111.
- Mzumara, W. (2020). A comparative study of expenditure control methods used in public universities and private universities in Malawi. *Master*, Malawi Assemblies of God University.
- Ndlovu, I. (2020). Factors that Affect University Financial Sustainability: A Case Study of a Private University in

- Zimbabwe. *East African Journal of Education and Social Sciences*, 2, 193-200.
- Osei-Kuffour, F., & Peprah, W. K. (2020). Correlate of Income Diversification and Financial Sustainability: Of Private Tertiary Institutions as Moderated by Institutional Profile. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Science*, 10 (3), 10-19.
- Salam, S., Bauer, S., & Palash, S. (2019). Impact of income diversification on rural livelihood in some selected areas of Bangladesh. *Journal of Bangladesh Agricultural University*, 17 (1), 73-79.
- Surana, K., & Anadon, L. (2015). Public policy and financial resource mobilisation for wind energy in developing countries: A comparison of approaches and outcomes in China and India. *Global Environmental Change*, 35, 340-359.
- Wallenius, T., Juvonen, S., Hansen, P. & Varjo, J. (2018). Schools, accountability and transparency—approaching the Nordic school evaluation practices through discursive institutionalism. *Nordic journal of studies in educational policy*, 4 (3), 133-134.